

صفحة شهرية تصدرها عمان بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

## ضمن سلسلة إنجازاتها

## اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحصل على عضو مراقب في اللجنة العربية الدائمة

حصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على صفة عضو مراقب في اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية وذلك خلال اجتماع الدورة (٣٥) لاجتماعات اللجنة الدائمة والتي عقدت بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة. ويأتي قبول عضوية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قائمة إنجازاتها على المستوى الخارجي، مما يعطيها دفعا نحو العمل الإنساني على المستوى العالمي، وأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مستمرة في أن تكون لها مكانة مرموقة على كافة المستويات من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

كما تأتي هذه العضوية مكملة للإنجازات التي تحققت للجنة خلال الفترة الماضية والتي تمثلت في حصولها على عضوية منتدى آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وعضوية لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

## اجتماعات الدورة (٣٥) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اجتماعات الدورة (٣٥) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التي عقدت في القاهرة خلال الفترة الماضية.

وقد ناقش المجتمعون خلال فترة الدورة (٣٥) للجنة موضوعات عدة أهمها، الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان، والدليل الاسترشادي العربي لمناهضة التعذيب، وتجريم ازدراء الأديان باعتباره انتهاكا لحق أساسي من حقوق الإنسان، إضافة إلى النظر في طلبات مؤسسات المجتمع المدني للحصول على صفة مراقب لدى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

## ندوة إنجازات دول مجلس التعاون في مجال حقوق الإنسان

شارك وفد من اللجنة في أعمال ندوة إنجازات دول مجلس التعاون في مجال حقوق الإنسان، والتي عقدت في العاصمة السعودية الرياض تحت رعاية معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ناقشت الندوة خلال جلسات انعقادها عددا من الموضوعات التي تخص مجالات حقوق الإنسان، حيث قدم معالي الدكتور صلاح بن علي وزير شؤون

## قضية حقوقية



حقوق الإنسان بمملكة البحرين في الجلسة الأولى ورقة عمل تناول خلالها موضوع حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي «إنجازات وتطلعات»، وتناولت ورقة سعادة الدكتور ناصر الشهراني تعاون دول المجلس مع الآليات الدولية لرصد حالة حقوق الإنسان «آلية الاستعراض الدولي الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان». أما الجلسة الثانية فعرضت لعدد من الأوراق حيث تناولت الورقة الأولى لسعادة الدكتور عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية والسياسية نظرة الغرب لدول مجلس التعاون في مجال حقوق الإنسان أما الورقة الثانية فعرضت لإنجازات دول مجلس التعاون في ميدان حقوق الإنسان قدمها الأستاذ سعيد الفيحاني عضو اللجنة الاستشارية في مجلس حقوق الإنسان. وفي الجلسة الأخيرة فقد تركز الحديث حول الإعلام وحقوق الإنسان من خلال ما تم طرحه من أوراق عمل حول الإعلام وحقوق الإنسان من

## مسؤولية الإعلام تجاه حقوق الإنسان

عمر بن حميد المياحي  
mowadaa@hotmail.com

كثير الحديث في الآونة الأخيرة عن العلاقة بين الإعلام وقضايا حقوق الإنسان المختلفة من المحافل الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، وكثيرا ما يخصص لها النصيب الأوفر من الوقت والجهد والاهتمام ليطبقت إشباع تناوئها حديثا ونقاشا، وكذلك الحديث عن مدى أهمية هذه العلاقة وفعاليتها واسهاماتها المختلفة والمتعددة سواء أكانت

في غرس ثقافة حقوق الإنسان لدى الجمهور أو توصيتهم بما لهم من حقوق وكيفية الدفاع عنها أو المطالبة بها، أو كيفية الحصول عليها واسترجاعها، كما هو الحال كذلك بالنسبة للالتزام بالواجبات والحرص على أداؤها على أكمل وجه ليتم تحقيق ذلك التوازن بين ما يطالب به من حق وما يحافظ عليه من واجب.

ويطبيعة الحال فإن للإعلام مهام عديدة ومتنوعة يقوم بها لا تقتصر على مجال معين خاصة في وقتنا الراهن، وما يؤكد ذلك بروز التخصصية في العمل الإعلامي وظهور الصحافة المتخصصة كالصحافة الاقتصادية والرياضية وصحافة الأطفال والصحافة النسائية والصحافة العمالية وغيرها وامتدادا لهذا التنوع اتضح مؤخرا مدى التطور الذي يشهده الإعلام في ظل ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي جعلت من المواطن ناقلا لحديث معين في وقته وجعلته أقرب ما يكون للصحفي، ولذلك انتشر بعدما ظهر الكثير من برامج التواصل الاجتماعي مصطلح «المواطن الصحفي» الذي أصبح مهتما ينقل ما يدور حوله من أحداث مختلفة، حيث يواكب التطور الحاصل في مجال الإعلام تطورات أخرى ثقافية وفكرية لدى المتلقين لا تقل أهمية عنه بل جعلت من المتلقي مدركا لأسس التعامل مع مختلف جوانب الحياة وما يطرأ عليها، وبدا بذلك انتشار العديد من القضايا التي تمس حقوق الناس بأنواعها المختلفة سواء أكان الناقل لها مصدرا رسميا أو مواطنا عاديا، وكثيرا ما تتم مناقشة قضية معينة في إحدى وسائل التواصل الاجتماعي من قبل المستخدمين ويسلط عليها الضوء وتكون محط اهتمام الجهات المسؤولة عنها وهذا يعكس أهمية ما يتداوله المستخدمون ويشغل حيزا من اهتماماتهم، ومع هذا التنوع والتطور الهائل لوسائل الإعلام أصبحت موضوعات وقضايا حقوق الإنسان المختلفة في متناول الجميع من المهتمين والمختصين وفتات المجتمع المختلفة، بالإضافة إلى أن سرعة نقل الأحداث والموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان وفرت الوقت والجهد في معالجتها وهنا أيضا يظهر دور المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات ذات الصلة في تفعيل دور الإعلام إلكترونيا واستغلاله لخدمة الإنسان في هذا المجال، فالإعلام هو المرأة العاكسة لما يحدث في المجتمعات، وهو وسيلة فاعلة ومؤثرة باعتباره موجها للجمهور، وتكمن أهميته في نشر الثقافة الحقوقية والحد من التجاوزات غير القانونية من خلال طرحها على طاولات النقاش بمختلف وسائل الإعلام، كما أن للإعلام دورا كبيرا في تسليط الضوء على بعض الظواهر السلبية في المجتمع والتي تتناهى مع حقوق الإنسان، وغيرها من القضايا التي تندرج تحت حقوق الإنسان، ويعد ذلك مؤشرا على تمتع الإعلام بالحرية في الطرح من جانب وتطوره من جانب آخر، ولا يخفى على المتابع الجيد لوسائل الإعلام المحلية دور الإعلام العماني في الآونة الأخيرة في تناول موضوعات حقوق الإنسان المختلفة والاهتمام بتغطيتها من خلال تخصيص مساحات إعلامية واسعة لطرح العديد من القضايا الحقوقية سواء من خلال الوسائل المرئية أو السمعية أو المقروءة، كما برز الاهتمام بتغطية كل ما يتعلق بهذا الجانب وتناوله بشكل يمكن الجمهور المتلقي للإلمام بجوانب كثيرة ومتنوعة تمس حقوقه وواجباته. كما يلاحظ التحرك السريع لوسائل الإعلام العمانية تجاه القضايا التي تمس حقوق المواطن العماني أو المقيم على أرض السلطنة وتسليط الضوء على قضايا الساعة فيما يتعلق بأحد حقوقهم والمتابعة الإعلامية للإجراءات المتخذة من قبل الجهات المختصة والمؤسسات المعنية مما كان له الأثر البارز في التسريع في حل أية إشكالية يتعرض لها المواطن العماني، وهنا دعوة لأجهزة الإعلام للتوسع في تناول القضايا الحقوقية وفتح قنوات الحوار المباشر بين المهتمين بحقوق الإنسان وصناع القرار وتنوع البرامج من أجل دعم حضور ثقافة حقوق الإنسان، وتأهيل صحفيين متخصصين في تناول قضايا حقوق الإنسان، والعمل مع مؤسسات حقوق الإنسان في ابتداء أساليب حديثة وطرق توعوية في عملية نشر ثقافة حقوق الإنسان بإنتاج برامج داعمة لحقوق الإنسان والتنوع في أساليب الطرح بما يتناسب وشرائح المجتمع، أطفال وشباب وشيوخ ورجال ونساء وبذلك تتكاتف الجهود نحو بلد متطور واع بحقوقه وواجباته.



## اللجنة تتدخل لإيجاد مسكن لعائلة بعد انتظار طويل



مراجعات مستمرة تقدم بطلب آخر في عام ٢٠٠٢م وأخذ في متابعته وكل مرة يتم إعادته بأن طلبه قيد الدراسة. وبالرجوع إلى التفاصيل قامت اللجنة بالتحرك مباشرة حيث توجهت بخطاب إلى مدير عام مشروعات الإسكان للوقوف على تفاصيل الموضوع، وبعد متابعة طويلة مع الجهة المختصة والأسرة وبعد التأكيد على أحقية حصول الأسرة على مسكن ملائم نظرا لما هو الحال عليه بإشرت الجهة المعنية بإجراءات بناء منزل للأسرة حيث تم مؤخرا الانتهاء من بناؤه.

وإذ تشكر اللجنة الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية في سبيل توفير سبل الحياة الكريمة للمواطنين، تؤكد على أهمية إيلاء حقوق الإنسان أهمية بالغة مشددة على تكامل الأدوار من أجل الوصول إلى توفير حماية لحقوق الإنسان على أرض السلطنة.

يعتبر المسكن من متطلبات الحياة الكريمة التي لا يمكن أن يخلق عليها حياة يستطيع الإنسان التمتع بها بدون ماوى يقيه حر الصيف وبرد الشتاء، إضافة إلى أنه من الحقوق الأصلية التي لا بد أن يتمتع بها المواطن في وطنه. حيث رسدت اللجنة ممثلة ببادرة الرصد وتلقي البلاغات عبر إحدى الصحف المحلية حالة أسرة عمانية مكونة من فردين تعيش تحت ظل مبنى من سقف التخييل أو ما يطلق عليه محليا (عريش) لأكثر من ٢٦ عاما وهو يفترق بطبيعة الحال لأبسط مقومات الحياة الكريمة.

وبالرجوع إلى تفاصيل الحالة التي تابعها المختصون ببادرة الرصد وتلقي البلاغات بأن الأسرة تقدمت بطلب بمساعدة سكنية إلى وزارة الإسكان في عام ١٩٩٨م على حد إفادة معيل الأسرة إلا أن هذا الطلب تم فقده على حسب ما تم إفادته من الجهة المعنية ويعد

## سؤال ومعلومة

يعد اليوم العالمي لكبار السن فرصة للتحفيز حول نشر حقوق كبار السن ولضمان مساهمتهم القصوى في المجتمع وما يجب أن تحظى به هذه الفئة من رعاية صحية وأسرية واجتماعية.

السؤال:

متى يحتفل العالم باليوم العالمي للمسنين؟  
نستقبل إجاباتكم على البريد الإلكتروني التالي:  
Nhrmedia1@gmail.com

سؤال العدد الماضي:

في أي يوم يتم الاحتفال بيوم الطفل الخليجي؟  
الإجابة: ١٥ يناير من كل عام  
وقد فاز معنا كل من:  
١- وفاء بنت محمد الجهوري  
٢- زينة بنت خلفان بن سليمان الشرجية  
كما نتمنى من الذين يرسلون إجاباتهم إدراج أسمائهم الثلاثية، إضافة إلى رقم هاتف لكي يتم التواصل معهم في حالة فوزهم، وذلك لاستلام جوائزهم.

## ضمانات حماية حقوق الطفل في ضوء قواعد القانون الدولي والتشريعات الوطنية

محمود بن سلطان بن محمد العزوي

والمعاهدات التي انضمت اليها السلطنة والمعنية بحماية حقوق الطفل، والمؤسسات الحكومية واللجان الوطنية المعنية بحماية حقوق الطفل في السلطنة. وبالإمكان الحصول على نسخ من هذا الإصدار عبر التواصل مع دائرة العلاقات العامة والإعلام باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

في القانون الدولي كصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، واللجان الدولية لمراقبة تطبيق حقوق الطفل وتحدث أيضا عن النظام الخاص بالرعاية في اتفاقية حقوق الطفل (لجنة حقوق الطفل)، وكذلك ضمانات حماية حقوق الطفل في جامعة الدول العربية والتشريعات الوطنية، وأهم الاتفاقيات

أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ضمن خطتها للتوعية والتنقيف بجوانب وموضوعات حقوق الإنسان كتاب ضمانات حماية حقوق الطفل للباحث محمد بن عبدالله الفزاري، والذي يعني بالطفل بشكل مباشر، حيث تحدث الكتاب عن جوانب كثيرة حول الطفل ومفهوم الطفل وعن ضمانات حماية حقوق الطفل

## من إصدارنا

## ضمانات حماية حقوق الطفل

## في ضوء قواعد القانون الدولي والتشريعات الوطنية